مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية

د/ حملاوي ربيعة
جامعة الجزائر

أ/ منصري نجاح
جامعة بسكرة

الملخص :

تتسم العلاقات الاقتصادية الدولية في وقتنا الحالي بالترابط والتشابك لدرجة كبيرة حيث تسعى معظم دول العالم متقدمة كانت أو نامية إلى تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية سواء كان ذلك في إطار ثنائي أو متعدد، وعلى صعيد الدول العربية وفي سياق سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم عمدت الى السير في اتجاهين مختلفين بغية تحقيق تنميتها الاقتصادية ومسايرتها لمجريات التغير السريع في الاقتصاد العالمي ، ركز الاتجاه الأول على جهودها التكاملية فيما بينها ، حيث يعتبر إنشاء منطقة تجارة حرة عربية مدخل سليم ومنطقي للوصول إلى درجات عليا من التكامل فيما بين الدول العربية بهدف الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، أما الاتجاه الثاني فتمثل في توقيع اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية، والتي كان أهمها توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي ، وتجدر الاشارة الى ان هذا الأخير بادر بطرح وتصميم جميع الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية بما يتناسب وأهدافه دون الأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول العربية التكاملية، وذلك لأن الدول العربية تجري مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي بشكل منفرد وبالتالي ينفرد الاتحاد الأوربي بأكبر قوة تفاوضية تضمن تفوقه ككيان واحد مقابل دول مشتتة .

Abstract :

The International economic relations are characterized, at the present time, by the interrelationship and overlap to a large degree. Most of the world countries, whether developed or developing, look for the formation of blocs and economic groupings, in bilateral or multilateral ways. As to the Arab countries, in the context of their quest to keep up with developments in the world, they proceeded to go on two different trends, in order to achieve economic development and keep up with the course of rapid change in the global economy. The first trend focused on their integration efforts, each other; the establishment of an Arab free trade zone is considered as a good and logical entrance to reach higher degrees of integration between Arab countries, in order to maintain their interests against international economic blocs. The second trend consisted in the signature of cooperation and partnership agreements with various economic blocs; which most important one was the Euro-Mediterranean Partnership, signed between the Arab countries and the European Union. It should be noticed that the latter took the initiative by subtracting and designing all agreements with the Arab states commensurately with their objectives without taking into consideration the integrative interests of the Arab states, because the Arab states conduct negotiations with the European Union individually, therefore, the European Union carry the most bargaining power to ensure its success as a single entity versus dispersed states.

مقدمة :

تتوجه الأنظار في عالم اليوم إلى الدور المتنامي للتكتلات الاقتصادية في تنمية اقتصاديات الدول وتقويتها وترسيخ فكرة تحرير التجارة الخارجية بطرق تضمن الحفاظ على التوازن الاقتصادي للدول المتكتلة ، حيث ترمي هذه الجهود الاتحادية إلى الحفاظ على قدر معتبر من الثقة والقوة للاقتصاديات المختلفة في مواجهة الاقتصاد العالمي الذي تكثر فيه الأزمات و تتعاقب وتنتشر مما يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي مما استوجب التفكير في طرق ذات فاعلية تحفظ اقتصادات الدول من الأزمات وفي نفس الوقت تضمن انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد وبالعودة للدول العربية ومحاولتها الحثيثة للتكامل فيما بينها قامت بعدة انجازات في طريق تحقيق وحتها المنشودة حيث تعتبر إقامة منطقة التجارة العربية الحرة من أهم هذه الانجازات التي يتوقع لها أن توصل الدول العربية إلى الدرجات العليا من مشروع التكامل الاقتصادي العربي ، كذلك نجد أن الدول العربية تسلك في نفس الوقت طرق اخرى غير التكامل الاقتصادي العربي سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص الناتجة من التحرر والانفتاح الاقتصادي على العالم وهذا من خلال توقيعها على اتفاقيات تعاون وشراكة ثنائية ومتعددة ، وتعد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية من أهم هذه الاتفاقيات والتي وقعها الاتحاد الأوربي مع الدول العربية المتوسطية المنفردة ،تجدر الاشارة الى ان الاتحاد الاوربي هو من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم وأثقلها وزنا .

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

" **فيما تتمثل التحديات التي تواجه منطقة التجارة العربية الحرة في ظل توقيع الدول العربية المتوسطية اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي؟**"

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي منطقة التجارة العربية الحرة وما هي اهدافها؟
- فيما تتمثل اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية وما هي أبعادها؟
- ما هي النتائج المترتبة عن توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على منطقة التجارة العربية الحرة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كون منطقة التجارة العربية الحرة خطوة مهمة جدا على طريق الوحدة العربية الاقتصادية أو إقامة مشروع تكامل اقتصادي عربي كما تطمح وتصبو إليه جميع الدول العربية وشعوبها في حين أن لكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص المتوسطية التزامات جمة انبثقت عن توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي والتي سعت من خلالها للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، وهذا ما يطرح اشكالات عديدة حول امكانية التوفيق بين هذين المسلكين المختلفين في جوانب عديدة.

أولا: منطقة التجارة العربية الحرة

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة متطورة هدفت إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة الاستثمارات الوافدة العربية والأجنبية و حل مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة بإزالة جميع الرسوم الجمركية و غير الجمركية ذات الأثر المماثل وجميع المعوقات التي تحد هذا التبادل.

1- تعريف منطقة التجارة العربية الحرة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا ، ويرجع قرار تأسيسها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (القرار رقم 1317 د .ع.59) بتاريخ 19-2-1997، خلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة.

ولقد كان قرار تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران 1996 الذي فوّض المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية 1981 لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية والتي اعتبرت إطارًا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية و تتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية ، وتضم مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعرفة منذ عام

1998سورية – الإمارات المتحدة – الأردن – لبنان – تونس – العراق – البحرين – السعودية – قطر – عمان – الكويت – مصر – المغرب – ليبيا .[1]

2- أهداف منطقة التجارة العربية الحرة:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة .
- ✓ تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- ✓ مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.[2]
- ✓ توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .
- ✓ تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية و لتطوير البنية التحتية للاستثمار
- ✓ الاهتمام بمقاييس الجودة و النوعية لتحقيق المنافسة السعرية و زيادة الحصص التسويقية
- ✓ إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة[3].

3- البرنامج التنفيذي:[4]

تبنى المجلس الاجتماعي الاقتصادي لجامعة الدول العربية في شباط 1997 البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية وجدولها الزمني حسب اتفاقية 1981الخاصة بتسهيل وتطوير التجارة العربية، وضمن هذا البرنامج يتم التبادل التجاري للبضائع العربية بين الدول الأعضاء حيث تعامل معاملة البضاعة الوطنية من جهة قواعد المنشأ والمقاييس والخصائص والمعايير الصحية وشروط الحماية الأمنية والضرائب

المحلية والرسوم،. وطبقاً لقواعد الاتفاقية يمكن لأي بلدين عربيين عضوين في هذه المنطقة أن يقوما بتبادل الامتيازات التجارية بينهما بشكل أسرع من المدة المحددة في الجدول الزمني للبرنامج التنفيذي.

يتصف البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة بالمرونة المطلوبة من اجل منح الدول العربية الأعضاء فيها الفرصة الكافية لتخفيف متطلبات التحرير على مختلف القطاعات الاقتصادية وبما يضمن حماية مصالح الاقتصادية لكل دولة من الدول . العربية المنضمة لهذه المنطقة ، حيث اعتمدت خطة العمل والبرنامج التنفيذي على الأسس والقواعد التالية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الآتي[5]:

- تتم معاملة المنتجات العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة المنتجات الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية حسب مبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات ويمكن أن تتفق الدول الأعضاء أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري .ويجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في نطاق البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما يكن.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراء الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.

- تحديد أسلوب المتابعة والتنفيذ وفض أي منازعات تنشا عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

وفيما يلي البضائع العربية التي ستعفى من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل كما ستعفى من العوائق غير الجمركية[6]:

•الإنتاج الزراعي و الحيواني

•الخامات المعدنية و غير المعدنية

•المنتجات نصف المصنعة و المتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا اعتبرت بضائع صناعية

•البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

4- الروزنامة الزراعية

فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، ظهر تخوف الدول الزراعية في المنطقة من عملية التحرير هذه وذلك في كونها يمكن أن تؤثر سلبا على قطاعات الزراعة المحلية، مما ستشّكل عائقًا أمام تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التكامل الاقتصادي العربي لأسباب ترتبط بتشابه الإنتاج من جهة والاختلاف في إمكانيات الإنتاج ومستوى التطور الزراعي من جهة أخرى، لذلك لم تلتزم تلك الدول بتحرير المنتجات الزراعية.

من هنا فإن الرزنامة الزراعية تهدف بشكل عام إلى تخفيض التأثيرات السلبية المحتملة وضبط نظام الإنتاج الوطني خلال فترة التطبيق وقد سُمح لكل بلد عضو أن يحتفظ بقائمة من الاستثناءات من برنامج تخفيض التعريفة وذلك حتى 16-09-2002.[7]

ثانيا: اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية

قامت السياسة الاقتصادية المتوسطية للمجموعة الأوربية(CEE)على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت مع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي (1969)، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة والتي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوربية (72-73) باستثناء ليبيا وألبانيا، وتجددت مع السياسة المتوسطية المجددة (1990).

1- مفهوم اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

انعقدت في مدينة برشلونة الاسبانية خلال 27-28 نوفمبر 1995 على مستوى وزراء الخارجية ، وعقب المؤتمر مباشرة أقيم منتدى المجتمعات المدنية المنظم من طرف مسيري منطقة كاتالونيا الاسبانية ، وجمع المنتدى حوالي 700 حاضرا من الباحثين ، رجال أعمال ومنظمات حكومية ، .....إلخ.

وتم تشكيل قائمة الدول المعنية بالشراكة في الأعمال الختامية للمجلس الأوربي المنعقد في مدينة" ايسن" الألمانية وتمت المصادقة عليها في المجلس الذي أقيم بمدينة كان الفرنسية وشملت القائمة 12 دولة متوسطية ويتعلق الأمر بالدول الواقعة جنوب المتوسط التي أقام معها الاتحاد الأوربي سابقا اتفاقيات تعاون ، وتمت دعوة كل من موريتانيا ، الاتحاد المغاربي ، وجامعة الدول العربية كضيوف في المؤتمر[8] ، وقد اشتمل إعلان برشلونة مجموعة من الأهداف منها :[9]

-تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة ،ومبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

-تطوير التعاون الاقتصادي، والمالي عبر منطقة تجارة حرة ومعاملات تفضيلية، وإقامة مشروعات سياحية مشتركة.

-زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والاتصالات والمعلوماتية.

-تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوربية والمتوسطية، و تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

-تنمية الموارد البشرية ،ودعم التعليم والتكنولوجيا والاهتمام بالقطاع الصحي.

2- أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية:

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة(نوفمبر1995) تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورو متوسطي متعدد الأبعاد:

➢ **البعد السياسي والأمني:**

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :[10]

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار أمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليم، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق "كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيو ثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة للدفاع عن السيادة.
- ترقية الأمن الإقليمي: تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط ومال أفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

➢ **البعد الاقتصادي والمالي**

تتركز الشراكة الأورو متوسطية في جانبها الاقتصادي والمالي على ما يلي:

- **إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي:**

لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة .

و تنص اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي عل منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر وهذا ابتداء من اتفاقية

الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ ، ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه أنها تضمنت فقط حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى على أن تتم حرية انتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب واسبانيا .إن الانضمام لهذه المنطقة سوف ينتج عنه بصفة عامة ما يلي : [11]

-تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة.

-إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز على التجارة الخارجية.

-منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية.

-تطابق السلع والخدمات التي بتم مبادلتها مع المعايير الدولية في ما يخص الجودة والنوعية واحترام القواعد الصحية وكذلك قواعد الحماية البيئية (وفق اتفاقية كيوتو حول حماية البيئة)

- **التعاون الاقتصادي والمالي:**

يتشكل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوربي لشركائه المتوسطيين في إطار برنامج ميدا وكذا القروض والمساعدة المقدمة من طرف البنك الأوربي للاستثمار ، قصد المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر .[12]

- **البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني**

تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب، ضمن هذا السياق تقترح الوثيقة إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية تقوم أساسا على :

*الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان شرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.[13]

*تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.[14]
*اشتراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.[15]

وضمن البعد الاجتماعي دائما تطرح الوثيقة المشكل الديموغرافي في شكله الحالي يطرح تحدي، يجب مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة تدعيم التعاون في المجالات التالية:

-مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتبادل الخبرات في سبيل القضاء عليه.[16]

-مكافحة الجريمة المنظمة : الغش والاستغلال غير المشروع بجميع أنواعه، والقرصنة المعلوماتية وكذا مكافحة تزوير الأوراق وغيرها، و مكافحة تبيض الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة السرقة والمخدرات ....إلخ.

-مكافحة العنصرية بجميع أشكاله سواء ما تعلق منها بالعرق أو الدين .[17]

ومن اجل تحقيق الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم يكون مكملا للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقييم مسار برشلونة.

ثالثا: اثار توقيع اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية على منطقة التجارة العربية الحرة

تهدف الشراكة الأورو المتوسطية والتي انطلقت عام 1995 وجددت عام 2008 مع إنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط " إلى تعزيز العلاقات التجارية القائمة بين الاتحاد الأوربي و باقي الدول المتوسطية بما فيها العربية ،حيث يكمن الهدف الأساسي لهذه الشراكة في إنشاء منطقة تجارة حرة أوربية متوسطية شاملة تؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير التجارة بين الاتحاد الأوربي من جهة و الدول جنوب وشرق المتوسط من جهة اخرى وكذلك تحرير التجارة فيما بين دول شرق وجنوب المتوسط نفسها وفي الجانب الاخر تجد الدول العربية المتوسطية نفسها بين تطبيق التزاماتها ضمن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وبين طموحاتها التكاملية فيما بينها والتي تعتبر اقامة منطقة تجارة حرة عربية أولى الخطوات الجادة في هذا الصدد.

1- نشأة منطقة التبادل الحر الاوربية العربية

لقد تم إنشاء منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوربي وكل من تونس والمغرب ومصر والأردن وباقي الدول العربية التي يمكن أن تنضم فيما بعد بموجب اتفاقية أغادير

وذلك بتاريخ 25 فيفري 2004 بالرباط ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 2007. و من أجل إنجاح هذه المنطقة تم تركيز وحدة فنية بالعاصمة الأردنية –عمان– لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية والإعداد للبرامج والأنشطة التي من شأنها تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

تعتمد اتفاقية أغادير على قواعد المنشأ الأورو متوسطية والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول" الافتا"(أيسلندا ، ليختنشتاين، النرويج، سويسرا) وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في من هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها الى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.[18]

2- أهداف منطقة التجارة الحرة المتوسطية العربية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:[19]

- تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع
- دعم الشراكة العربية المتوسطية وتحقيق أهداف إعلان برشلونة بشأن إقامة المنطقة الأورو متوسطية للتبادل الحر
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بين البلدان الأعضاء وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا وجذبا للاستثمارات الخارجية.
- تتمتع كل المواد المتبادلة في إطار هذه الاتفاقية بالإعفاء التام من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- تنص الاتفاقية على مبدأ المعاملة الوطنية المتمثل في معاملة الواردات معاملة السلع المنتجة محليا من حيث الضرائب الداخلية[20].

3- الأثار المترتبة للشراكة الاورو متوسطية على تنمية المبادلات التجارية العربية

من أجل تحفيز صادرات الدول المتوسطية الى الاتحاد الأوربي قامت المفوضية الأوربية بإنشاء مواقع الكترونية لهذا الغرض على غرار مكتب تنشيط الصادرات والهادف لتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق الأوربية ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تفاعلية

تسمح للمصدرين المتوسطيين وغيرهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالتعريفة الجمركية واجراءات الاستيراد والاتفاقيات التفضيلية المطبقة على هذه السلع في الاتحاد الأوربي والحصول على الاحصائيات التجارية المهمة ،كما انشأ مكتب لتنشيط الصادرات باللغة العربية من أجل الدول المتوسطية العربية اعتبارا من11-11-2010 من أجل تحفيز التبادل التجاري مع الدول العربية ،سنتناول في هذا الجزء الاثار الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوربي على التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي ضمن منطقة التبادل الحر المتوسطية والتبادل التجاري العربي البيني في إطار منطقة التجارة العربية الحرة

❖ **اثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الصناعية العربية:**

منذ دخول اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوربي والدول العربية المتوسطية حيز التنفيذ حررت تماما السلع الصناعية العربية الواردة للاتحاد الأوربي ، لكن هذا لا ينفي وجود صعوبات حقيقية واجهت ولا زلت تواجه الدول العربية المتوسطية في إطار تصديرها لتلك السلع إلى الأسواق الأوربية حيث أنه من أجل النفاذ إلى السوق الأوربية الداخلية يجب أن تستوفي السلع الصناعية لهذه الدول العربية عددا من المتطلبات الأساسية منها الصحة والسلامة وحماية البيئة وحماية المستهلك وهي نفسها الشروط المطبقة على السلع الأوربية أيضاً. [21]

ان عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية الى أوروبا معفاة فعلياً من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي ، حيث يسمح هذا النظام للدول النامية في المنطقة بما فيها الدول العربية بدفع رسوم أقل على صادراتها للاتحاد الأوربي مما يتيح لها الولوج الحيوي للأسواق الأوربية من أجل المساهمة في نمو اقتصاداتها ،[22] أي ان اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئاً على الإطلاق بالنسبة الى هذه السلع ولكن هذه الاتفاقات (1978/1977) ألغيت من طرف الاتحاد الأوروبي اثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للقيود الكمية فلم يبقى منها شيء في مجال السلع الصناعية إلا ما يتعلق بالمنسوجات والملابس والجدير بالذكر ان هذا القطاع يمثل أهم الصادرات الصناعية العربية الى الاتحاد الأوروبي غير ان هذه القيود كانت ستختفي من هذا القطاع بعد انتهاء

الفترة الانتقالية التي قررها اتفاق المنسوجات والملابس في إطار دورة أوروغواي دون الحاجة للمزايا التي ستوفرها اتفاقية الشراكة حيث تنتهي تلك الفترة الانتقالية في نهاية ديسمبر2004 وتستطيع المنسوجات والملابس العربية دخول السوق الأوروبية بعد هذا التاريخ بغير قيود من دون حاجة الى منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي، ومن هنا فإن المنافع الناتجة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كافية للتجارة الخارجية العربية دون ضرورة اللجوء لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات على الاقل بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس العربية.[23]

كما تجدر الاشارة إلى التحدي الحقيقي الذي تتعرض له المنتجات الصناعية العربية نتيجة لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودخولها في منطقة تجارة حرة معه يتمثل في الحيلولة دون تطوير الصناعات العربية واحتمال زوالها نهائيا ، حيث إن تحرير التجارة العربية الأوروبية في هذا الإطار يمثل تحدياً كبيراً للإنتاج والصادرات الصناعية العربية في أسواق الاتحاد الأوروبي لان الصناعات الاوربية في مجملها هي صناعات عالية التنافس وتعتمد على تكنولوجيات متطورة مما يشكل صعوبة كبيرة في التنافس معها وهذا ما يستوجب بالضرورة إعادة تأهيل الصناعات العربية بشرياً تكنولوجيا وإنتاجيا ومؤسسياً وبطبيعة الحال فإن عمليات التأهيل تتطلب إمكانيات مادية معتبرة من أجل انجاحها .

❖ **اثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية العربية:**

جميع السلع الزراعية التي تباع في أسواق الاتحاد الاوربي سواء كانت منتجة محليا او واردة إليه يجب أن تستوفي شروط سلامة الغذاء الخاصة بها وهذا يشمل سلامة الغذاء والاعلاف وصحة الحيوانات والصحة النباتية حيث تتم الموافقة على استيراد هذه المنتجات الزراعية فقط للمؤسسات التي تستوفي الشروط ، وتخضع هذه السلع لقواعد منظمة التجارة العالمية لتجنب المخاطر على صحة المستهلكين فتلتزم بالشفافية وعدم التمييز ويكون التقييم مبني على أسس علمية ويوافق المعايير الدولية في هذا المجال ، وفي هذا السياق فإن الاتحاد الأوربي أنشأ مركز الانذار السريع للأغذية والأعلاف للإبلاغ عن التهديدات الصحية وكذلك يوجد المكتب البيطري التابع للمفوضية الأوربية

والذي يقوم بالتفتيش الدوري من أجل مطابقة المعايير في الدول الراغبة بالتصدير للاتحاد الاوربي مع ما هو معتمد في داخل الاتحاد الاوربي .[24]

إن القطاع الزراعي يعامل بدرجة عالية من الحساسية فيما يخص سياسة التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي ، فنجد أن اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوربي لا تقر مبدأ حرية النفاذ الى السوق الأوروبية بل ان الواردات الزراعية للاتحاد الأوربي القادمة من الدول العربية المتوسطية تتعرض لقيود شديدة وصارمة تحت مسمى مطابقة المعايير مع ما هو متبع في الاتحاد الأوربي ويقوم الاتحاد الأوربي بكل ما في وسعه أن يفعل من أجل حماية إنتاجه الزراعي بشتى الأساليب الجمركية وغير الجمركية ،[25] في المقابل لا تستطيع الدول العربية ان تمارس تلك الحماية حيث تعاني المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء من عدم قدرة الدول العربية المتوسطية التي تصدر منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي من تقديم أي دعم لصادراتها الى السوق الأوروبية إذ نجد انه توجد مواد معينة ضمن اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية تمنع أي مساعدة حكومية من شأنها تشويه أو تهديد بتشويه المنافسة وهذا في الوقت الذي تتمتع فيه الزراعة الأوروبية بدعم جسيم.

4- تحديات منطقة التجارة العربية الحرة في ظل التزامات الدول العربية بالشراكة الأورو متوسطية

مما سبق نصل إلى حقيقة أن إقامة منطقة تجارة حرة أوربية عربية في إطار اتفاقيات الشراكة من شأنها القضاء على مشروع التكامل الاقتصادي العربي وبالتالي إجهاض منطقة التجارة العربية الحرة كونها تعتبر شكل من أشكال التكامل و خطوة أولى على سلم التكامل الاقتصادي العربي المنشود، حيث أن إقامة منطقة تجارة عربية حرة تلزم الدولة العضوة فيها إلى إعطاء معاملة تفضيلية للدول العربية الأخرى في مجال التجارة بما فيها المنتجات الزراعية والصناعية ، فبالنسبة للأولى نجد أن تماثل المنتجات الزراعية في الدول العربية لا يخدم التبادل التجاري بينها وفي نفس الوقت تعاني هذه المنتجات من التمييز والقيود الكثيرة التي يفرضها الاتحاد الأوربي على وارداته الزراعية كون هذا القطاع شديد الحساسية داخل الاتحاد الأوربي، وبالتالي لا توجد فائدة تذكر لدخول المنتجات الزراعية العربية في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية العربية فنجد أن إعطاء الدول العربية المعاملة التفضيلية للسلع الأوربية عملا بمبادئ منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية على حساب السلع عربية المنشأ من شأنه زيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي وخفض المبادلات التجارية العربية البينية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة ، لهذا نجد أن التعارض واضح بين مشروع منطقة تجارة عربية حرة والذي يستهدف إقامة تكامل اقتصادي عربي وكذا مشروع منطقة التجارة الأورو متوسطية والتي تعتبر هدف أساسي لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية .

ومما سبق نجد أنه يمكن للدول العربية أن تحقق فائدة عظمى في تكاملها مع بعضها البعض حيث أن اقتصاداتها متقاربة من حيث مستوى التنمية وهذا ما يضمن درجة معتبرة من التكافؤ في المنافسة فيما بينها ، في حين أن التباين الواضح بين الاقتصادات العربية والأوربية والتفاوت الكبير في مستوى التنمية الصناعية وبالتالي تصعب إن لم نقل تستحيل المنافسة بالنسبة للمنتجات العربية في مواجهة المنتجات الأوربية المتطورة.

خاتمـــــة:

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية خطوة غاية في الاهمية من أجل تنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة الاستثمارات الوافدة العربية والأجنبية و حل مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة من خلال إزالة جميع الرسوم الجمركية و غير الجمركية ذات الأثر المماثل وجميع المعوقات التي تحد هذا التبادل ، دون أن نهمل كون منطقة التجارة العربية الحرة هي مدخل منطقي للتكامل الاقتصادي العربي والذي يهدف بشكل رئيسي للحفاظ على مصالح الدول العربية أمام التكتلات الاقتصادية الدولية والتي بدورها أصبحت الميزة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن عالم اليوم مبني على قوة الوحدة بين دول العالم المختلفة وليس على التشتت وانقسام الدول، وفي نفس السياق نجد التفات الدول العربية لإقامة اتفاقات اقتصادية اخرى مع تكتلات عالمية على غرار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية هو محاولة شجاعة منها للاندماج في الاقتصاد

العالمي رغم الاختلافات الكبيرة في الهياكل الاقتصادية والمستويات التنافسية بين هذين الطرفين، ومن خلال هذه الدراسة نصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ تمثل إقامة منطقة التجارة العربية الحرة فرصة مهمة في تحقيق الخطوة الاولى نحو التكامل الاقتصادي العربي كما تمثل اختبار جاد لعزيمة الدول العربية في ازالة كافة القيود التي تحد من التبادل التجاري البيني وجذب الاستثمارات للمنطقة.
- ✓ إن قيام منطقة تجارة عربية حرة من شأنه خلق امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، حيث أن زيادة حجم السوق امام السلع تساعد في اعادة توسيع وتحسين استغلال الموارد العربية وفق قوانين الميزة النسبية كما ترفع من معدلات الانتاج والجودة وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الاسواق الدولية.
- ✓ تتضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية أبعاد مختلفة : سياسية ، اقتصادية ،اجتماعية وثقافية وتهدف هذه الاتفاقية في الاساس إلى توسيع نفوذ الاتحاد الأوربي عالميا وخصوصا جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وهذا يشمل الدول العربية المتوسطية رغبة منه في السيطرة على أهم المناطق الاستراتيجية و الحد من الانتشار الأمريكي والياباني في العالم .
- ✓ تتعرض المنتجات الزراعية العربية للتمييز والقيود الصارمة عند دخولها إلى أسواق الاتحاد الاوربي في إطار منطقة التجارة الاورو متوسطية ، وهذا ناتج للحساسية الكبيرة التي يعامل بها هذا القطاع في الاتحاد الاوربي والحماية الشديدة التي يفرضها هذا الأخير على منتجاته ، في حين يمنع منعا باتا على الدول العربية المتوسطية تقديم أي شكل من اشكال دعم منتجاتها في الاسواق الأوربية بحجة الحفاظ على المنافسة الحرة والشفافية.
- ✓ تواجه المنتجات الصناعية العربية عند دخولها منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية منافسة شديدة تؤدي في معظم الاحيا إلى القضاء على هذه المنتجات وزوالها بفعل التطور التكنولوجي الحاصل في الانتاج الصناعي الاوربي وكذا رفع كافة القيود عن

هذه المنتجات الأوربية، وهذا يرجع في الاصل للتباين الشديد بين الاقتصاديات الاوربية المتوسطية والاقتصاديات العربية المتوسطية في حين ان هذه المنتجات او الاقتصادات العربية كان بإمكانها التنافس بقدرات معتبرة داخل منطقة التجارة العربية الحرة كون هذه الاقتصادات متماثلة لدرجة كبيرة .

- ✓ من شأن إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية ان تؤدي للعرقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي القضاء على الحلم العربي في التكامل الاقتصادي كون مدخل تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ذو اهمية عظمى في سبيل الوصول للدرجات العليا من التكامل.

الهوامش:

[1] متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 17.

[2] تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية ،مجلة الباحث ،العدد 06–2008 ، جامعة ورقلة ،ص187

[3] متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 3.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2004 صفحة 199

[5] هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي، الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، ،العدد 22، 2011،ص 139

[6]متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 3.

[7] رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 23 العدد الأول–2007،ص 2006.

[8] فتح الله لعلو , **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية** ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان , 1989 ,ص 93[1]

[9] تقرورت محمد ، متناوي محمد ،**حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال افريقيا – دراسة تقييمية مقارنة** – ملتقى وطني بعنوان اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ،2006، ص4

[10] dialogue politique,article3de l'accord euro-mediterraneen,p5

[11] libre circulation des marchandises ,article6,l'accord euro-mediterraneen ,p6

[12] http://ec.europa.eu/comm/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_en.pdf

[13] dialogue dans le domaine sociale ,article72 ,l'accord euro-mediterraneen,p44

[14] dispositions relatives aux travailleures ,article 67,l'accord euro-mediterraneen,p42

[15] actions de cooperation en matiére sociale ,article74 ,l'accord euro-mediterraneen ,45

[16] coopération en matiere de lutte contre le terrorisme,article90,l'accord euro-mediterraneen,p54

[17] lutte contre le racisme ,le blanchiment de l'argent ,la criminalité organisée,article86-87-88,l'accord euro-mediterraneen,p52-53

[18] اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اغادير)،وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،على الموقع الالكتروني: http://www.mit.gov.jo

[19] اتفاقية اقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، الصادرة ب تاريخ : 25فيفري 2004،ص3.

[20] منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية–اتفاقية اغادير– وزارة التجارة والصناعة التقليدية ،تونس، على الموقع الالكتروني:www. commerce.org.tn، تاريخ الاطلاع: 18–01–2014

[21] الصادرات إلى الاتحاد الاوربي، مفوضية الاتحاد الاوربي، على الموقع الالكتروني: http eeas.europa.eu// تاريخ الاطلاع:18–01–2014.

[22] Pratical guide to the reformed GSP(generalised system of preferences)rejimes for developing countries ,European commission

[23] عصام الزعيم ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي، معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها، موقع العرب في نظام العولمة : تطور الفقر وتفاوت الدخول في المنطقة العربية ، محاضرة تحت عنوان منطقة التجارة الحرة ومتطلبات التنمية العربية المتكاملة في مقر رابطة الحقوقيين بدمشق ،سوريا، يوم الأربعاء 16 آذار مارس 2005،ص4

[24] الصادرات إلى الاتحاد الأوربي، مفوضية الاتحاد الأوربي، على الموقع الالكتروني: http://eeas.europa.eu/delegations/egypt ،تاريخ الاطلاع:13–01–2014.

[25] عصام الزعيم ، مرجع سابق.ص6.